قالت انها محاولة لحرف الانظار عن الهزيمة او التحضير لضربة عسكرية

صحف: شكوك حول صحة الاتهامات الامريكية لايران بتزويد العراقيين بأسلحة لشن هجمات ضد المارينز

لندن ـ «القدس العربي»:

اشارت صحف امريكية الى ان الاتهامات الامريكية الجديدة ضد ايران حول تورطها بتزويد اسلحة لمقاتلين عراقيين، وان قدمت تفاصيل عن هذا الدور الا انها لم تقدم ادلة عن ماهية هذا الدور، مما اثار شكوك الكثيرين حول التوقيت الامريكي لهذه الحملة، خاصة ان الاتهامات الامريكية تشير الى مستويات ايرانية عليا ضالعة في هجمات وقتل اكثر من 170 امريكيا، وكان الامريكيون قد عرضوا يوم الاحد في المنطقة الخضراء ما قالوا انه ادلة على تورط ايراني في العراق، ولوحظ ان العرض اقتصر حضوره على العسكريين الامريكيين ولم يحضره اي من الدبلوماسيين او ممثلين عن المخابرات المركزية الامريكية (سي آي ايه). وقالت صحيفة «واشنطن بوست» ان الادارة الامريكية وان قدمت العديد من التأكيدات حول مشاريع ايران النووية الا ان دور ايران في العراق وعلاقتها مع جماعات تعتبرها الخارجية الامريكية ارهابية لم يتم تقديم معلومات تثبت تورط طهران. ولاحظت الصحيفة ان المؤتمر الصحافي في بغداد هو اول مرة تحاول فيها الادارة تقديم عريضة اتهامات قائمة على معلومات امنية ضد ايران. ونقلت عن مسؤول في الحكومة العراقية انهم لا يعرفون اي شيء عن طبيعة الاتهامات. وتركز الاتهام الامريكي على قنابل يعرفها الامريكيون بالمصنعة محليا وهي القنابل التي تزرع في الطرق ولوحظ انها تطورت وصار بمقدورها اختراق واستهداف الدبابات الامريكية. وقال الامريكيون ان الاسلحة والعتاد العسكري الذي يهرب عبر الجنوب غالبا ما يقدم الى عناصر «مارقة» في جيش المهدي.

ولوحظ ان توقيت المؤتمر تساوق مع حملة امريكية على مختلف الاتجاهات ضد ايران وللضغط عليها لايقاف جهودها النووية، الا ان العسكريين الامريكيين قالوا ان التوقيت مرتبط بزيادة الهجمات على القوات الامريكية. ولاحظت صحيفة «نيويورك تايمز» ان التأكيد على سرية المصادر التي قدمت المعلومات عن الدور الايراني يعني ان الشكوك ستحوم حول المعلومات ومصداقيتها، وستفسر على انها محاولة لإيجاد كبش فداء وتحميله مسؤولية الهزيمة هناك، فيما يرى آخرون انها محاولة لتحضير الاجواء لتوجيه ضربة عسكرية ضد ايران. وقالت الصحيفة انه على الرغم من الأدلة التي قال الامريكيون انها عملية ومادية عن تورط ايراني الا انها تركت العديد من الاسئلة حول علاقة الحكومة الايرانية بها. وقالت ان الدور الايراني تمت مناقشته في دوائر الادارة العلنية والسرية، فقد اشار مدير الاستخبارات الامريكية «سي آي ايه» مايكل هايدن، الشهر الماضي الى وجود العديد من الادلة تشير الى ان ايران ترغب بمعاقبة والإضرار بامريكا وابقائها متورطة في العراق. ورأى مشرعون في الكونغرس هذا الرأي الا انهم يعتقدون ان واشنطن لديها معلومات ضعيفة وتعاني من فقر في فهم الحسابات الايرانية في العراق. واعتبرت صحيفة «الاندبندنت» البريطانية الاتهامات الجديدة بان امريكا باتت تقترب كثيرا من توجيه ضربة عسكرية لطهران. وقالت ان نبرة وطبيعة المعلومات التي وجهتها امريكا لايران تشبه تلك التي قدمتها قبل اربعة اعوام ضد النظام السابق للرئيس العراقي صدام حسين، حيث بنت حالة ضد العراق واتهمته بامتلاك اسلحة دمار شامل. وقالت ان الاتهامات واللغة التي استخدمها العسكريون وكانت قاسية، هي مجموعة من الاتهامات الغريبة، خاصة ان الذين يواجهون الامريكيين هم المقاتلون السنة، وهم الذين لا يقيمون علاقات جيدة مع الايرانيين. وتنظر جماعات المقاومة الى الحكومة العراقية في المنطقة الخضراء بانها احد فروع التأثير الايراني في العراق. وتشكك الصحيفة بامكانية تلقي جماعات المقاومة السنية اية مساعدات عسكرية، كما تصف واشنطن من ايران. ويعتقد ان اكثر من 1190 جنديا امريكا قتلوا بالسلاح البدائي «القنابل المصنعة محليا».

واتهمت الصحيفة الامريكيين بالمبالغة في تصوير السلاح هذا الذي لا يعتبر جديدا واستخدمه ثوار ايرلندا الشمالية، واستخدم في اثناء الحرب العالمية الثانية. وعلقت ايضا قائلة ان البيانات الامريكية تعطي انطباعا ان الجيش الامريكي يقوم بمواجهات مسلحة منذ ثلاثة اعوام او يزيد مع مليشيات شيعية مسلحة مع ان الامر عكس هذا، حيث تخوض الجماعات السنية الحرب ضد الامريكيين المحتلين، ويتلقى العسكريون معونة من ضباط وقادة الجيش العراقي السابق. وقالت ان الموقف الامريكي والبريطاني من العراق اليوم هو عكس الموقف قبل الحرب، ففي الاعوام التي قادت لاحتلال العراق، اكدت واشنطن ولندن على ان لدى العراق قدرات كبيرة لانتاج صواريخ بعيدة المدى، وانه اي العراق على حافة انتاج قنبلته الذرية، اما اليوم فالعراق متخلف لدرجة انه لا يستطيع انتاج حتى ولو قنابل بدائية، وعليه استيرادها من ايران. ولا تستبعد الصحيفة اجندة سياسية وراء الاتهامات الجديدة، فمع بداية التحضير لانتخابات الرئاسة لعام 2008 فان واشنطن لا تقاوم رغبتها بالبحث عن اطار يحرف الانظار عن فشلها في العراق ومن خلال القاء اللوم على ايران. وفي الوقت الذي تقول فيه انه من غير المستبعد تلقي جماعات شيعية السلاح والمال من ايران، وربما بعض الجماعات السنية الا ان العراقيين يملكون السلاح، وتلقى الملايين منهم تدريبات عسكرية اثناء حكم الرئيس العراقي السابق. كما ان ترسانته العسكرية الكبيرة نهبت بعد الاحتلال وعليه فان اي عاقل لن يصدق ان ايران تحولت الى داعم ومؤيد لجماعات المقاومة السنية. واكدت ان الاتهامات ضد ايران تعتبر اكثر تزييفا من الأدلة التي قدمها الملف البريطاني عن قدرات العراق قبل الحرب، فالبيان الامريكي يبالغ في تصوير خسائر الامريكيين والدمار الذي حل بمصفحات ابرامز. وختمت الصحيفة تعليقها قائلة ان من يسمع المسؤولين العسكريين الأمريكيين في العراق وهم يكيلون الاتهامات لإيران يعتقد أن الجيش الأمريكي في العراق يخوض مواجهات عسكرية ضد المليشيا الشيعية التي تدعمها إيران غالبا بالمال والسلاح بينما الواقع يقول إن المواجهة الفعلية هي مع المتمردين السنة الذين يستبعد أن تدعمهم إيران.

وأشارت الصحيفة الى أن خطاب الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد بمناسبة ذكرى الثورة الإيرانية اتسم بالهدوء وابتعد عن لهجة التحدي التي اعتاد عليها. وقالت: انعدام إعلان نجاد عن تركيب 3 آلاف جهاز طرد مركزي لتسريع تخصيب اليورانيوم في منشأة «ناتنز» يشير الى سيطرة التيار الليبرالي المعتدل في القيادة الإيرانية على الملف النووي.

وتقول الصحيفة إنه رغم تكرار المسؤولين الأمريكيين التأكيدات بعدم وجود نية لدى الإدارة الأمريكية بمهاجمة إيران، لكنها تقول إن هناك احتمالا بان تقوم بعض الأوساط في الإدارة الأمريكية بافتعال مشكلة مع إيران ومن ثم القيام بعملية جوية لتدمير البرنامج النووي الإيراني. واشارت «الغارديان» الى ان التردد الامريكي قبل الإعلان عن اتهام إيران ونشر الأدلة الخاصة بالنشاطات الإيرانية في العراق جاء خوفا من تكرار التجربة السابقة حول ملف أسلحة الدمار الشامل العراقية قبل الغزو والتي تبين أن معلوماتهم كانت غير دقيقة ومصادرهم مشكوكا فيها.

مبنى تجاري في سوق الشورجة دمرته الانفجارات امس (رويترز)

اليمن: المواجهات المسلحة في صعده تودي بحياة 85 شخصا من الجانبين بينهم قائد كتيبة

صنعاء ـ «القدس العربي» ـ من خالد الحمادي:

ذكرت مصادر صحافية امس ان المواجهات المسلحة في محافظة صعده (242 كيلومترا شمال صنعاء) بين القوات الحكومية واتباع حركة الحوثي التمردية اودت بحياة 85 شخصا من الجانبين خلال اليومين الماضيين.

وذكر موقع (نيوز يمن) الاخباري المستقل ان المعارك الطاحنة في شمال محافظة صعده التي استخدمت فيها الطائرات العسكرية والاسلحة الثقيلة حصدت خلال اليومين الماضيين 69 من انصار حركة الحوثي، فيما قتل 16 عسكريا من القوات الحكومية، بينهم قائد كتيبة ومرافقوه.

وذكرت المصادر ان انقسامات داخل حركة الحوثي حدثت خلال اليومين الماضيين بسبب انقطاع التواصل فيما بينهم اثر قطع السلطة لخدمة الهاتف الجوال امس الاول في مناطق المواجهات بصعده ادّت الى ارتفاع عدد الضحايا بين صفوف الحركة جراء الارتباكات الميدانية والتناقضات في التوجيهات والتنسيق بينها.

وفي الوقت الذي تتحفظ فيه المصادر العسكرية الرسمية عن الكشف عن الاجراءات التي تقوم بها ميدانيا حيال المواجهة العسكرية مع اتباع حركة الحوثي، قال مصدر في لجنة الوساطة التي شكلت خلال الحرب السابقة «لم نعد نعرف ما يحدث في تلك المناطق نظراً لانقطاع الاتصالات»، واكد ان «الانباء تتحدث عن قتال شديد في بعض المناطق الجبلية».

واشارت المصادر الى ان السلطة مصرة على حسم قضية الحوثي عسكرياً وان المجلس الاعلى للدفاع الوطني الذي يراسه الرئيس علي عبد الله صالح اتخذ قرارات صارمة حيال ذلك وحصلت السلطة اثر ذلك على تفويض وموافقة مجلسي النواب والشورى (الاعيان) لحسم قضية الحوثي عسكريا في صعده، قبل ان تستفحل القضية وتنتقل المواجهات لمناطق اخرى غير المناطق التي تدور فيها في الوقت الحالي.

واكدت ان الأمل لاي حلول سلمية لقضية الحوثي بدأ يتضاءل اثر ارتفاع عدد الضحايا من الجانبين، واصرار كل طرف منهما على موقفه، وتداخلت في قضية الحوثي القضايا السياسية بالمذهبية بالقبلية بالعسكرية والامنية.

الضحية الاكبر في هذه المواجهات هم المواطنون العاديون الذين يقطنون مناطق المواجهات العسكرية الذين ليس لهم مكان في العير ولا في النفير في هذه الحرب، وترتفع لذلك تحذيرات عديدة من «وقوع كارثة انسانية للمواطنين الابرياء الذين يقطنون في الجبال والشعاب ولم يستطيعوا النزوح لمناطق آمنة بعدما حشدت الدولة كل مقوماتها العسكرية لمحافظة صعده».

وذكرت مصادر محلية في صعده ان اتباع الحوثي قاموا خلال الايام الاخيرة بقطع الطريق الرئيس بين العاصمة صنعاء ومحافظة صعده في محاولة منهم لاعاقة التعزيزات العسكرية الحكومية المستمرة في التحرك الى صعده منذ عد ايام.

ويواجه المسافرون المدنيون من العاصمة صنعاء ومن محافظة عمران الى صعده مضايقات عديدة من اتباع حركة الحوثي في نقطتين مختلفتين في الطريق العام، حيث يجبر المسافرون واصحاب السيارات على نقلهم من نقطة الى اخرى.

ونسبت المصادر الصحافية الى احد المسافرين قوله «هناك عدد من المسلحين اجبرونا على حملهم في سياراتنا الى مناطق مختلفة تحت تهديد السلاح وتكررت الحادثة مع آخرين، حيث يقوم المسلحون بالاختباء على جانبي الطريق قبل ايقاف السيارات المدنية». وعبرّ عن قلقه لان «ذلك العمل يمثل خطورة على حياتنا»، لان اي «اصطدام قد يتم بين اتباع الحوثي والجيش في اي حاجز تفتيش يكشف فيه هوية المسلحين من اتباع الحوثي ربما يتسبب في سقوط ضحايا من المدنيين العاديين، خاصة في حال تم استخدام المسافرين دروعا بشرية او وسائل لتوصيل المسلحين الى نقاط تفتيش تابعة للدولة لمهاجمتها».

مجلس الشورى اليمني يدعم الحكومة لحسم المواجهات العسكرية مع أنصار الحوثي

■ صنعاء ـ يو بي آي: أقر مجلس الشورى اليمني امس دعم الحكومة في حسم المواجهات العسكرية بين الجيش وأنصار الزعيم الديني حسين بدر الدين الحوثي والتي أوقعت عشرات القتلى والجرحى خلال اليومين الماضيين.

وقال بيان صحافي لمجلس الشورى، الغرفة الثانية بعد البرلمان، إن «المناقشات التي أجراها أعضاء المجلس على خلفية ما تم عرضه من الجانب الحكومي، فقد أكد أعضاء المجلس على ضرورة احترام الثوابت الوطنية وخصوصاً ما يتصل منها بأمن واستقرار الوطن والحفاظ على وحدته الوطنية».

وأشار إلى أن الأمل في التوصل إلى أي حلول سلمية بدأ يتضاءل بشكل قوي، محذراً من «وقوع كارثة إنسانية للمواطنين الأبرياء الذين يقطنون في الجبال والشعاب ولم يستطيعوا النزوح بعدما حشدت الدولة كل مقوماتها العسكرية».

ودعا المجلس الحكومة إلى مواصلة القيام بواجباتها «لمعالجة هذه الفتنة وحسمها بشكل نهائي، وذلك استناداً إلى الدستور والقانون وبما يكفل ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار والسكينة العامة في أنحاء الوطن وصون حقوق الدولة والمواطنين وأرواحهم وممتلكاتهم».

وكان مجلس الشورى اطلع خلال جلسته التي عقدها امس برئاسة عبد العزيز عبد الغني على تطورات الأحداث وترفض المصادر الرسمية الإفصاح عن الإجراءات التي تقوم بها ميدانياً ضد أتباع الحوثي، فيما قال مصدر في لجنة الوساطة التي شكلت خلال الحرب السابقة «لم نعد نعرف ما يحدث في تلك المناطق نظراً لانقطاع الاتصالات».

غير أنه قال إن «الأنباء تتحدث عن قتال شديد في بعض المناطق الجبلية».

وأكد أن «الدولة مصرة على حسم القضية عسكرياً خاصة بعد قرارات المجلس الأعلى للدفاع الوطني وموافقة مجلس النواب».

وأشار إلى أن الأمل في التوصل إلى أي حلول سلمية بدأ يتضاءل بشكل قوي، محذراً من «وقوع كارثة إنسانية للمواطنين الأبرياء الذين يقطنون في الجبال والشعاب ولم يستطيعوا النزوح بعدما حشدت الدولة كل مقوماتها العسكرية».

وتشهد محافظة صعده اليمنية حملة عسكرية واسعة النطاق، حيث بدأت القوات الحكومية السبت الماضي محاولة للقضاء على حركة تمرد الحوثي التي يقودها عبد الملك الحوثي، شقيق زعيم الحركة السابق حسين الحوثي، الذي لقي مصرعه في مواجهات مسلحة مع الجيش خلال عام 2004.

وزارة العدل العراقية تتسلم مسؤولية اربعة معتقلات من الداخلية والدفاع

بغداد ـ «القدس العربي»:

كشف مصدر رفيع المستوى في وزارة حقوق الانسان عن نقل المسؤولية عن اربعة معتقلات من وزارتي الداخلية والدفاع الى وزارة العدل.

وقال المصدر «تسلمت وزارة العدل المسؤولية عن اربعة معتقلات، ثلاثة منها كانت تحت سيطرة وزارة الداخلية... والرابع كان خاضعا للدفاع».

ولم يكشف المصدر عن التواريخ التي تم فيها نقل مسؤولية تلك السجون الاربعة، واخضاعها لوزارة العدل.

واعرب المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، عن «استعداد وزارة العدل لتسلم مسؤولية كافة السجون والمعتقلات التي تقع تحت ادارة وزارتي الداخلية والدفاع اليها».

وتابع «لمنع حدوث انتهاكات بحق السجناء والمعتقلين... من تعذيب وضرب، اضافة الى التسريع بعملية تحويل اوراقهم الى القضاء للبت في التهم الموجهة اليهم».

واوضح المصدر ان وزارة العدل «وضعت ضمن جدول اعمالها تسريع اجراء معاملات المعتقلين، لاطلاق سراح الابرياء منهم... وتحويل المدانين الى القضاء لينالوا جزاءهم وفق القانون العراقي».

وكانت وزيرة حقوق الانسان وجدان ميخائيل دعت في وقت سابق رئيس الوزراء نوري المالكي والبرلمان العراقي الى تحويل السجون والمعتقلات التي تقع تحت مسؤولية وزارتي الدفاع والداخلية الى وزارة العدل «لمنع حدوث الانتهاكات والتجاوزات بحق المعتقلين... وللإسراع بإنجاز معاملاتهم».

كما طالبت بتحويل المعتقلين الى معتقلات اوسع من تلك التي تديرها الوزارتان الامنيتان «لافتقار معتقلات الوزارتين لشروط الاعتقال».

العفو الدولية تدعو واشنطن ولندن الى حماية اللاجئين العراقيين

■ لندن ـ يو بي آي: دعت منظمة العفو الدولية المجتمع الدولي امس إلى تقديم حماية ومساعدة فعالتين إلى زهاء مليوني شخص فروا من العراق في ما أطلق عليه المسؤول الأعلى عن اللاجئين في الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريز في الآونة الأخيرة «كارثة إنسانية». وقال مالكوم سمارت مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة إن «المجتمع الدولي يجب أن يقدم تبرعات تقنية ومالية عاجلة لمساعدة الدول التي تستضيف الأشخاص الذين يفرون من العراق» وطالب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بوصفهما عضوين قياديين في القوة متعددة الجنسية والحكومة العراقية «بذل جهود أكبر بكثير لضمان توفير الحماية الدائمة لهؤلاء اللاجئين وكذلك إلى 7.1 مليون شخص مهجرين داخل العراق».

وفيما أشارت العفو الدولية إلى «أن الأردن وسورية اللذين يسمح لهما موقعهما الجغرافي بتقديم درجة ملموسة من الدعم لأفواج اللاجئين العراقيين لعبا دوراً مهماً في تقديم المساعدة على نطاق واسع حتى الآن»، شددت على ضرورة أن «يستمر البلدان في ذلك مع الدول الأخرى في المنطقة وما وراءها بما في ذلك عبر مواصلة السماح بدخول أولئك الذين ينشدون الحماية عبر حدودهما وفقاً للواجبات المترتبة عليهما بموجب القانون الدولي». كما شددت على ضرورة أن «يبذل المجتمع الدولي جهداً أكبر بكثير للمساعدة وتقديم المعونات المطلوبة بصورة عاجلة.. والنظر في بدائل مثل التوطين في دولة ثالثة كخيار في مقاربة حقيقية لتقاسم المسؤولية، وتقديم مساعدات عاجلة للأشخاص المهجرين داخلياً في العراق والبالغ عددهم 17 مليونا»، وطالبت الحكومة العراقية والقوة متعددة الجنسية اتخاذ كافة الخطوات الممكنة لضمان حمايتهم. ودعت المنظمة الدول المضيفة مثل الولايات المتحدة «ألا تعيد طالبي اللجوء الذين رُفضت طلباتهم إلى العراق»، ورأت أن الولايات المتحدة «تتحمل مسؤولية خاصة في حماية أولئك الذين هُجروا نتيجة النزاع الدائر في العراق وينبغي عليها أخذ زمام المبادرة في بذل الجهد لتوطين عدد أكبر من العراقيين بصورة سريعة وآمنة مما فعلت حتى الآن».

وقال سمارت إن «سياسة الولايات المتحدة وعملياتها العسكرية ساعدتا في خلق الوضع المريع السائد الآن في العراق، ومع ذلك لا تسمح إلا لعدد قليل جداً من العراقيين الذين هُجروا نتيجة الحرب باللجوء إلى الولايات المتحدة».

وطالب الولايات المتحدة أن «تفي بالتزاماتها في هذه القضية وتساعد في تصدر الجهود المبذولة لتوفير حلول دائمة طويلة الأمد للاجئين العراقيين».

قمة ثلاثية تجمع السودان وتشاد وافريقيا الوسطى في فرنسا

الخرطوم ـ «القدس العربي» ـ من كمال بخيت:

وصل الى العاصمة السودانية الخرطوم يان الياسون المبعوث الخاص للامين العام للامم المتحدة للسلام في السودان وسالم احمد سالم مبعوث الاتحاد الافريقي لدفع عملية احلال السلام في اقليم دارفور غرب السودان، وأكد الياسون ضرورة حشد الارادة السياسية للوصول الى حل سياسي شامل لقضية دارفور وذلك من خلال تعاون الحكومة مع الاتحاد الافريقي والمجتمع الدولي.

وقال انه لا بد من الاسراع في العملية السياسية والعمل على تحسين الاوضاع الانسانية على الطبيعة مبينا ان الامين العام للامم المتحدة يولي قضية دارفور اهتماما متعاظما واضاف «انا سعيد بالانضمام الى زميلي سالم احمد سالم مبعوث الاتحاد الافريقي» مشيرا الى انه سيعقد معه مشاورات الى جانب الحكومة والحركات في دارفور للوصول الى قواسم مشتركة تفضي الى حل سياسي للمشكلة في دارفور، مبينا انه سيبحث خلال زيارته للبلاد امكانية الحد من تنامي العنف في دارفور ووقف العدائيات.

واعرب مبعوث الامين العام للامم المتحدة عن امله في التوصل الى مواقف ايجابية من جانب الحكومة والحركات المسلحة في دارفور وصولا لتحقيق الاستقرار والامن في المنطقة. اما مبعوث الاتحاد الافريقي فقال في تصريحات صحافية بمطار الخرطوم ان الزيارة تأتي لتنشيط العملية السلمية في دارفور وتوسيع قاعدة سلام دارفور حتى يكون السلام شاملا. واضاف ان هذه المهمة ستكون مشتركة بينه وبين مبعوث الامين العام للامم المتحدة للسلام في السودان يان الياسون وانهما سيسعيان خلال هذه الزيارة للالتقاء بكافة الاطراف مؤكدا على اهمية التعاون بين الجميع لتحقيق استكمال العملية السلمية.

وقال سفير السودان في الأمم المتحدة عبد المحمود عبد الحليم ان الحكومة ستجدد لسالم والياسون استعدادها للدخول في مفاوضات مع رافضي ابوجا في اي زمان ومكان وكذلك استعدادها لوقف شامل لإطلاق النار، مشيرا الى ترحيب الحكومة بهذه الزيارة على اعتبار ان العملية السلمية تعد في رأس اهتماماتها.

من جانبه قال السفير سراج الدين حامد مدير الادارة القانونية بوزارة الخارجية ان زيارة الياسون تأتي بهدف التعجيل بالمسار السياسي مبينا انها من المسائل المتفق عليها وعبر عن امله في ان تنجح مساعي الامم المتحدة مع الاتحاد الافريقي في اكمال العملية السياسية باقناع الاطراف غير الموقعة على اتفاق ابوجا للسلام في دارفور.

في الاثناء طالبت الحكومة السودانية المجتمع الدولي بتسليم عدد من القيادات بدارفور الرافضة لاتفاق السلام والتي هددت بالعودة للحرب مجددا بالبلاد.

ودعا د. مجذوب الخليفة احمد مستشار رئيس الجمهورية المجتمع الدولي الى ضرورة إدانة إحدى الحركات المسلحة التي أطلقت على نفسها الحركة (الكبرى) تحت قيادة ابو جميزة محجوب حسين.

وقال ان المجتمع الدولي مطالب بإدانة الحركة التي وصفها بأنها (منظمة إرهابية) تحاول إعاقة السلام بدارفور مبينا ان السلطات المعنية تتابع عبر الطرق القانونية تسليم قيادة هذه الحركة للحكومة، وأضاف الخليفة انه في الوقت الذي تجنح فيه كافة الحركات للسلام في دارفور بمساعدة المجتمع الدولي نجد ان هناك من يحاول إعاقة مسيرة السلام والاستقرار بدارفور مطالبا الدول التي تؤوي مخربي السلام بتسليمهم فورا.

على صعيد آخر طرحت فرنسا وساطة لاحتواء التوتر بين السودان وتشاد وأفريقيا الوسطى تستند على عقد قمة مصغرة تضم رؤساء الدول الثلاث نهاية الاسبوع الجاري بمدينة كان الفرنسية برعاية الرئيس الفرنسي جاك شيراك، وذلك على هامش القمة الإفريقية ـ الفرنسية. وستبحث القمة وفقاً لوكالة السودان للأنباء في السبل الكفيلة بتهدئة الاوضاع بين الدول الثلاث في اعقاب التوترات في العلاقات بينها في الفترة الماضية.

امام مصري خطفته الـ«سي آي ايه» من ايطاليا: المحنة التي مررت بها جعلتني محطما

■ روما ـ رويترز: قال رجل دين مسلم أطلق سراحه من سجن في مصر الاحد بعد اربع سنوات على خطفه من احد شوارع ميلانو في عملية نفذتها على ما يبدو المخابرات المركزية الامريكية ان محنته تركته محطما. وزعم حسن مصطفى عمر نصر المعروف ايضا باسم ابو عمر بأن حراس السجن المصريين عذبوه بالصدمات الكهربائية والضرب وتهديدات بالاغتصاب وانتهاك اعضائه التناسلية.

وقال بعد الافراج عنه انه لا ينوي العودة الى منزله السابق في ايطاليا للادلاء بشهادته في القضية التي يبحث فيها أحد القضاة توجيه الاتهام الى 26 امريكيا بتهم تتعلق بواقعة الخطف. وقال نصر لوكالة الانباء الايطالية عبر الهاتف «اصبحت مجرد حطام انسان.. لا استطيع التحدث. لا استطيع مغادرة البلد. لا اريد الذهاب الى السجن مرة اخرى».

وكان قاض اصدر مذكرة اعتقال بحق نصر في ايطاليا في اطار التحقيق في احتمال صلته بأنشطة ارهابية منها تجنيد اشخاص للقتال في العراق. ورغم ان التحقيق في احتمال وجود شبهة جنائية في قضية نصر لم يصل لنتيجة حاسمة بعد الا ان ممثلي الادعاء يقولون ان لديهم ادلة لإدانة الامريكيين ومنهم المدير السابق للمخابرات المركزية الامريكية في ايطاليا بتهمة خطف رجل الدين في ميلانو في شباط (فبراير) 2003. ويريد الادعاء ايضا محاكمة ستة ايطاليين منهم الرئيس السابق للمخابرات العسكرية بتهمة تقديم المساعدة للمخابرات المركزية الامريكية. ولدى سؤال منتصر الزيات محامي نصر عما اذا كان موكله سيلزم الصمت ازاء ما جرى له في السجن قال لـ«رويترز» في مصر ان موكله يفضل العيش بعيدا عن المشاكل وتجنب سنوات الألم التي عاشها كي يتفرغ لتربية اولاده.

غير ان الزيات اكد مجددا في تصريحات لوكالات ايطالية وجود خطط لمقاضاة رئيس الوزراء الايطالي السابق سيلفيو برلسكوني. وكان برلسكوني نفى معرفته بأي خطة لخطف نصر لكنه ابقى على سرية الملفات المتعلقة بالقضية.

وقال رئيس الوزراء رومانو برودي في حديث لصحيفة هندية نشر في مطلع الاسبوع ان حكومته تعارض عمليات نقل الاشخاص بصورة غير مشروعة وهي واحدة من اكثر الاشكال المثيرة للجدل في «الحرب على الارهاب» التي يشنها الرئيس الامريكي جورج بوش. واكد برودي انه قرر الاحتفاظ بسرية بعض الوثائق المتعلقة بالقضية لانه ملتزم بقانون حماية اسرار الدولة. وقال برودي لصحيفة هندو «تعارض حكومتي اي نقل للاشخاص بصورة غير مشروعة لكن القضية التي تشيرون اليها تتعلق بأسرار الدولة».

واضاف «طبقا للقوانين لا يمكن الكشف عن هذه الملفات. لا تزال هناك مناقشات حول هذا الموضوع ولكنني لن اغير في الوقت الراهن من سياسة سلفي».

وعندما سئل عما اذا كان يستخدم اسرار الدولة للتغطية على انشطة غير مشروعة قال برودي «لا اغطي على شيء. انها حالة من الاستمرارية».

وقال الزيات لـ«رويترز» الاحد ان محكمة أمرت باطلاق سراح نصر وان وزارة الداخلية استجابت للامر. ورغم اتهام نصر في بداية الامر بالانتماء لمنظمة غير مشروعة الا ان الاتهامات اسقطت في وقت لاحق وافرج عنه لفترة وجيزة في نيسان (ابريل) 2004 قبل اعتقاله مجددا دون اتهام وفقا لقانون الطوارىء في مصر.

وقال محاميه انه يعتقد ان اعادة اعتقال نصر جاءت بعد تجاهله تحذيرات بعدم التحدث الى احد بشأن خطفه وتسليمه. وكان نصر قد اتصل بزوجته واصدقائه في ايطاليا وسرد لهم تفاصيل خطفه والتي سجلتها اجهزة استراق السمع للشرطة.

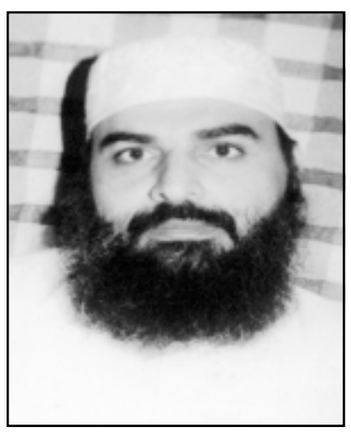

حسن مصطفي عمر نصر (ابو عمر)

يان برونك: هناك صراع للقوى داخل أجنحة النظام السوداني

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

قال يان برونك مبعوث الامين العام للامم المتحدة للسودان السابق ان هناك بعض المجموعات في الخرطوم التي استهجنت اتفاقية نيفاشا وبدورها حملت الرئيس البشير والنائب الثاني علي عثمان محمد طه المسؤولية عن تقديم الكثير من التنازلات للحركة الشعبية. وقال برونك في حوار مع صحيفة «سودانيز اونلاين» الالكترونية هذه المجموعات في رأيي وراء محاولات زعزعة استقرار الجنوب عن طريق تسليح بعض الميليشيات هناك.

وهذه المجموعات يمكن ان تحركها قوى اقتصادية مرتبطه بالنفط او ربما هي قوى سياسية تقليدية تريد سودانا كبيرا وموحدا على النمط الذي كان سائدا او ببساطة اكثر قوى الاسلاميين المحافظين. ويمكن أن تكون مزيجا من كل ذلك. هناك قوى مماثلة تحاول الابقاء على دارفور تحت السيطرة لاسباب اقتصادية. واضاف برونك اعتقد انك ستجد هذه القوى في الجيش وليس الجيش ككل او في حزب المؤتمر الوطني. وليس الحزب ككل. وستجدها ايضا في جهاز الامن القومي وليس الجهاز ككل.

الأمر غامض جدا ولا اعتقد ان الرئيس نفسه وراء هذه القوى ولكن كما ذكرت من قبل الرئيس البشير يسمح لهذه القوى بارتكاب هذه التجاوزات ويغض الطرف عن ما تقوم به من اجل البقاء في السلطة، ولكن في نهاية الأمر هذه القوى شديدة التأثير في الساحة.

ومضى برونك الى القول بان «هناك صراعا للقوى القائمة حاليا في السودان وأعتقد أن هذه هي نفس القوى التي تحاول تهميش الأمم المتحدة وجعل الحياة صعبة لموظفيها. الأمم المتحدة واقعة الآن تحت الضغط أكثر من الفترة التي سبقت اقالتي. كنت اتصدى للدفاع عن موظفي الأمم المتحدة عندما كنت هناك ولكن من الذي يقوم بهذه المهمة الآن؟ الإعتداء الذي تم على مجمع الامم المتحدة في نيالا على سبيل المثال هو شيء مشين ولم يتم عمل اي شيء بخصوصه. الحكومة السودانية بإمكانها جعل الحياة صعبة جدا لموظفي الأمم المتحدة. هذا الأسلوب هو عبارة عن تخويف ومضايقة ويمكن ان يستمر اكثر من ذلك».